

## نبذة عن الوضع المالي: الميزانية البرمجية ٢٠١٦-٢٠١٧

### تقرير من الأمانة

١- اعتمدت جمعية الصحة العالمية الثامنة والستون في أيار/ مايو ٢٠١٥ القرار ج ص ٦٨-١، الذي اعتمدت فيه الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠١٦-٢٠١٧ بمبلغ إجمالي قدره ٤٣٨٥ مليون دولار أمريكي، والذي ضمّ مكون البرامج الأساسية (بمبلغ ٣١٩٤ مليون دولار أمريكي) ومكوناً آخر (بمبلغه ١١٩١ مليون دولار أمريكي) بشأن استئصال شلل الأطفال والاستجابة للفاشيات والأزمات والبحوث المتعلقة بأمراض المناطق المدارية وتلك المتعلقة بالإنجاب البشري.

٢- واعتمدت لاحقاً جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون في أيار/ مايو ٢٠١٦ المقرر الإجرائي ج ص ٦٩ (٩)، الذي وافقت فيه على زيادة قدرها ١٦٠ مليون دولار أمريكي في الميزانية البرمجية ٢٠١٦-٢٠١٧ بهدف تمويل برنامج المنظمة الجديد للطوارئ الصحية. وقد أُحدثت تلك الزيادة في مكون البرامج الأساسية من الميزانية البرمجية، الذي أصبحت ميزانيته الإجمالية بمبلغ ٣٣٥٤ مليون دولار أمريكي؛ وعليه، أصبح إجمالي الميزانية البرمجية المنقحة للمنظمة للثنائية ٢٠١٦-٢٠١٧ بمبلغ ٤٥٤٥ مليون دولار أمريكي.

٣- ومن المقرر تمويل قطاع البرامج الأساسية في الميزانية بمبلغ ٩٢٩ مليون دولار أمريكي من الاشتراكات المقدرة ومبلغ ٢٤٢٥ مليون دولار أمريكي من المساهمات الطوعية، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ١٣,٤٪ على الميزانية البرمجية ٢٠١٤-٢٠١٥. أما متطلبات التمويل بشأن استئصال شلل الأطفال والاستجابة للفاشيات والأزمات والبحوث المتعلقة بأمراض المناطق المدارية وتلك المتعلقة بالإنجاب البشري، فستُمول من المساهمات الطوعية حصراً.

٤- ويبين هذا التقرير الوضع العام لتمويل الميزانية البرمجية ٢٠١٦-٢٠١٧، والتقدم المحرز في تحسين تمويل المنظمة خلال فترة الثنائية، والتدابير المقررة للتصدي للتحديات المتبقية.

### الوضع العام للتمويل في ٢٠١٦-٢٠١٧

٥- تم حتى نهاية آذار/ مارس ٢٠١٧ تمويل قطاع البرامج الأساسية في الميزانية بنسبة ٨٦٪ (أو بنسبة ٩٣٪ في حالة إدراج التوقعات)، وبلغت فجوة التمويل التي تخللته ٤٥٦ مليون دولار أمريكي (٢٢٥ مليون دولار أمريكي بما في ذلك التوقعات) بسبب العوامل الثلاثة التالية: الزيادة الإجمالية الطارئة على قطاع البرامج الأساسية بمبلغ ٣٩٦,٦ مليون دولار أمريكي، والتي تردّ جزئياً إلى برنامج المنظمة الجديد للطوارئ الصحية؛ وانخفاض المستوى العام للتمويل المتأاتي من أموال مرنة؛ وانخفاض مستوى التمويل من المساهمات الطوعية المحددة.

٦- وقد اتخذت المديرية العامة بالفعل تدابير عدة لضمان تمويل الزيادة في الميزانية البرمجية بالكامل، وتضمن ذلك عقد اجتماع استثنائي للحوار الخاص بالتمويل يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ تمثلت أغراضه في القيام بما يلي: دراسة تمويل الميزانية البرمجية ٢٠١٦-٢٠١٧ عموماً، مع تسليط الضوء على مجالات البرامج التي لا تزال تعاني من نقص التمويل؛ وتقديم معلومات محدثة عن برنامج المنظمة للطوارئ الصحية، بما في ذلك النتائج المحققة ووضع التمويل؛ واستهلال مناقشات بشأن الزيادة المقترحة في الاشتراكات المقدرة في الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٨-٢٠١٩، قبل انعقاد دورات الأجهزة الرئاسية في عام ٢٠١٧.

٧- وكذلك فقد كُتِفَت أمانة المنظمة جهودها المبذولة في ميدان جمع الأموال سعياً وراء الحصول على تمويل إضافي من الدول الأعضاء وسائر الجهات المساهمة، واتخذت الأمانة تدابير لتوفير التكاليف تضمنت خفض نفقات السفر والوصول بتكاليف المرتبات إلى أدنى قدر عن طريق الحد من التوظيف. وتم التعهد بعدة التزامات بشأن التمويل في أعقاب الحوار الخاص بالتمويل ساعدت على تقليص الفجوة التي تخللت التمويل، علماً بأن هذه الالتزامات ليست بالقدر الكافي حتى الآن لتحقيق تمويل الميزانية البرمجية ٢٠١٦-٢٠١٧ بالكامل.

### التقدم العام المحرز في تحسين تمويل المنظمة منذ البدء في إصلاح المنظمة

٨- كما سلفت الإشارة في تقارير سابقة، تحسّن بصورة تدريجية منذ استهلال إصلاح التمويل مستوى التنبؤ بتمويل الميزانية البرمجية قبل تنفيذها. ويصدق هذا أيضاً على الثنائية الحالية حيث بدأت المنظمة بالتنبؤ بما نسبته ٨٣٪ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وهو معدل أعلى من الثنائيات السابقة. بيد أنه مازال ثمة عجز كبير في التمويل يعترض سبيل الثنائية، وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على معدلات التنفيذ. وفي حين تحسنت مواعيد تمويل الفئات ومجالات البرامج منذ استهلال عملية الإصلاح، كان هذا ناتجاً بصفة أساسية عن اتباع نهج استراتيجي في تخصيص الموارد المرنة؛ ولا تزال عدة فئات ومجالات برامج تعاني من نقص كبير في التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، انخفض بشكل كبير مستوى الإيرادات الواردة من المساهمات الطوعية الأساسية على مدار السنوات الأخيرة، من ١١٦ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٤ إلى ١٠٣ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٥ ثم إلى ما يزيد قليلاً على ٨١ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٦، مما يزيد من القيود الواقعة على الموارد المرنة التي تمكن المديرية العامة من مواصلة التمويل مع الأولويات.

٩- وأحرزت الأمانة تقدماً كبيراً في زيادة مستوى شفافية المنظمة، ليس من خلال البوابة الإلكترونية<sup>١</sup> للميزانية البرمجية للمنظمة فحسب، والتي يتواصل تحديثها بصورة منتظمة، وإنما أيضاً عن طريق الانضمام إلى المبادرة الدولية للشفافية في المعونة. يُضاف إلى ذلك توسيع نطاق قاعدة الجهات المساهمة في المنظمة منذ بدء الإصلاح المالي لينضم إليها أكثر من ٤٠ جهة مساهمة جديدة قدمت ٥٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي على أقل تقدير منذ ٢٠١٢-٢٠١٣. ولكن لم تحافظ سوى خمس جهات من هذه الجهات المانحة الجديدة على مساهماتها في كل ثنائية منذ عام ٢٠١٢، ولم يذهب سوى ٢٠٪ من التمويل المتأتي من هذه الجهات إلى البرامج الأساسية.

### التصدي للتحديات المتبقية في الثنائية ٢٠١٦-٢٠١٧ وما بعدها

#### حصيلة مناقشات المجلس التنفيذي

١٠- خضعت مسألة تمويل المنظمة لمناقشات بناءً خلال الاجتماعات التي عقدتها لجنة البرنامج والميزانية والإدارة والمجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وشاطرت الدول الأعضاء هواجسها بشأن الوضع الحالي وأقرت بأنها تضطلع مع الأمانة بالمسؤولية المشتركة عن ضمان تمويل الميزانية البرمجية وتنفيذها

١ انظر <http://extranet.who.int/programmebudget/> (تم الاطلاع في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧).

بالكامل. وتم التسليم بأن استمرار اختلال التوازن الكبير بين الاشتراكات المقدرة والمساهمات الطوعية وانخفاض المساهمات الطوعية الأساسية أمورٌ تمثل مسائل حاسمة. وكان هناك اتفاق قوي على ضرورة مواصلة السعي نحو اتخاذ تدابير لتحقيق وفورات في التكاليف، والتأكيد على الكفاءة وتحديد الأولويات من جانب الدول الأعضاء والأمانة على حدٍ سواء، وزيادة مردودية برامج المنظمة.

١١- وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، عرضت الدول الأعضاء عدة اقتراحات ببناء من بينها تنفيذ استراتيجية بشأن تعبئة الموارد باستخدام نهج خلاقة تتضمن المكاتب الإقليمية والقطرية، وجمع أموال جديدة عن طريق إشراك الجهات الفاعلة غير الدول وفقاً لإطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، واتباع نهج تمويل ابتكارية، وتحسين التنسيق عند وضع الميزانية داخل منظومة الأمم المتحدة.

### سد فجوة التمويل الحالية

١٢- يلزم لبلوغ مرحلة تمويل الميزانية البرمجية ٢٠١٦-٢٠١٧ بالكامل أن تبذل الأمانة والجهات المساهمة على حد سواء جهوداً لبلوغها.

١٣- وبذلت الأمانة جهوداً كبيرة لإيجاد أنجع السبل الكفيلة بإنجازها لعملها، وستواصل القيام بذلك. وكانت الخطوات التي اتخذت حتى الآن مفيدة ويمكن مواصلة تطويرها باتباع نهج شامل يتضمن تدابير في المجالات التقنية، واشتملت هذه الخطوات على إسناد الخدمات لجهات خارجية ونقل بعض الوظائف الإدارية إلى أماكن عمل نقل التكاليف فيها. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعكف الأمانة في الوقت الحالي على وضع خطة بشأن الحصول على أفضل مردود لقاء التكلفة، وستتيح هذه الخطة إطاراً مفاهيمياً لضمان تحقيق المردودية في المنظمة.

١٤- ويلزم أيضاً في سياق القيود المفروضة على التمويل تحديد أولويات عمل المنظمة بفعالية، وقد لوحظ إحرار تقدم في تحديدها أساساً بالمكاتب القطرية التابعة للمنظمة، بالنظر إلى وجود نسبة ٨٠٪ من الموارد التي تركز على ١٠ مجالات برامج كحد أقصى في نسبة قدرها ٧٥٪ من تلك المكاتب. على أن المنظمة ستضطر إلى تقليل عدد الأنشطة المضطلع بها في بعض المجالات أو إلى وقف الاضطلاع بها، إذا ما استمرت فجوات التمويل الحالية في الاتساع.

### تنسيق تعبئة الموارد على نطاق المنظمة

١٥- لاتزال الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد تتواصل، فأصدرت الأمانة تكليفاً بإجراء استعراض للمشاورات الثنائية بين المنظمة والجهات المساهمة في أعقاب الحوار الخاص بالتمويل في عام ٢٠١٥، ومازال يجري المزيد من العمل لتحقيق المستوى الأمثل لنهج المنظمة ونموذجها بشأن تعبئة الموارد. وفي حين قد لا تؤدي هذه التدابير إلى التصدي للعجز بالنسبة إلى الثنائية الحالية، فإنها ترسي أساساً أكثر قوة لتمويل المنظمة في المستقبل.

### الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

١٦- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

= = =

١ <http://www.who.int/about/finances-accountability/evaluation/who-bilat-cons-review-seek.pdf?ua=1>

(تم الاطلاع في ٢ أيار/ مايو ٢٠١٧).